

Distr.: General
4 December 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون
البند 19 (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ديامان ديوم (السنغال)

أولاً - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 19 (انظر [A/75/457](#)، الفقرة 3). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلسة السادسة، المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضر الموجز ذي الصلة⁽¹⁾.

ثانياً - النظر في مشروعَي القرارين [A/C.2/75/L.17](#) و [A/C.2/75/L.54](#)

2 - في الجلسة السادسة، المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار معنون "الحد من مخاطر الكوارث" ([A/C.2/75/L.54](#))، قدمته نائبة رئيس اللجنة، روزميري أوهير (أستراليا)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/75/L.17](#).

3 - وفي الجلسة نفسها، تلت أمينة اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار [A/C.2/75/L.54](#)⁽¹⁾.

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في 10 أجزاء، تحمل الرموز [A/75/457](#) و [A/75/457/Add.1](#) و [A/75/457/Add.2](#) و [A/75/457/Add.3](#) و [A/75/457/Add.4](#) و [A/75/457/Add.5](#) و [A/75/457/Add.6](#) و [A/75/457/Add.7](#) و [A/75/457/Add.8](#) و [A/75/457/Add.9](#).

(1) انظر [A/C.2/75/SR.6](#).



- 4 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/75/L.54](#) (انظر الفقرة 7).
- 5 - وفي الجلسة السادسة أيضا، أدلى ببيانين ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان⁽²⁾.
- 6 - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار [A/C.2/75/L.54](#)، قام مقدمو مشروع القرار [A/C.2/75/L.17](#) بسحبه.

(2) المرجع نفسه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الحدّ من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إنّ تشير إلى قرارها 218/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة،

وإنّ تشير أيضاً إلى قرارها 230/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينو وجميع ما يتصل بها من القرارات السابقة، وإنّ تشير كذلك إلى ما قرره بشأن هذا الموضوع في المقرر 537/74 بآء المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020،

وإنّ تشير كذلك إلى إعلان سندياي⁽¹⁾ وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽²⁾،

وإنّ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽³⁾، وجدول أعمال القرن 21⁽⁴⁾، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21⁽⁵⁾، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة⁽⁶⁾، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)⁽⁷⁾، وإنّ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁸⁾، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإنّ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإنّ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن

(1) القرار 283/69، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(4) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(5) القرار د-19/2، المرفق.

(6) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(7) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(8) القرار 288/66، المرفق.

ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽⁹⁾، وإذ تسلّم بالروابط القائمة بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية الحضرية المستدامة،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

وإذ تكرر تأكيد ما جاء في إطار سنداى من دعوة إلى الحدّ بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها من عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنة الحالية والسنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وانعدام الأمن الغذائي وتحديات متصلة بالمياه وتشرد واحتياجات إنسانية وعواقب سلبية طويلة الأمد على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تسلّم بأن مخاطر الكوارث تتسم على نحو متزايد بالتعقيد والطابع العام وبأن الأخطار يمكن أن يتسبب أحدها بالآخر مع آثار متعاقبة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، وعلى كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وبأنه ينبغي الاسترشاد بالترابط القائم بين المخاطر عبر الأبعاد والنطاقات المتعددة والآثار السلبية غير المقصودة المحتملة في السياسات والاستثمارات الإنمائية، مع التشديد على أن هذه السياسات ينبغي أن تكون موجهة نحو بناء القدرة على الصمود وتحقيق الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁰⁾ وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وتقرير

(9) القرار 256/71، المرفق.

(10) E/2019/68.

التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2019 وإذ تشدد على أهمية الفهم المتكامل لمخاطر الكوارث في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس⁽¹¹⁾ وإطار سندي،

وإذ تسلّم أيضاً بأهمية تعزيز السياسات والتخطيط من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر التشرد في سياق الكوارث، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود،

وإذ تلاحظ أن النينيو ظاهرة متكررة يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واسعة النطاق وأن يكون لها آثار خطيرة على البشر، وإذ تشير إلى أن ظاهرة النينيو للفترة 2016/2015 كانت مشابهة في قوتها لما حدث في الفترتين 1983/1982 و 1998/1997 وبالتالي فقد كانت من أقوى ما سُجّل تاريخياً وتضرر بسببها أكثر من 60 مليون شخص خلال عامي 2015 و 2016 وخاصة في البلدان النامية، وخلفت آثاراً جسيمة قصيرة الأمد وطويلة الأمد على صحة الأفراد والاقتصاد وإنتاج الأغذية على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، أضرت على وجه خاص بالسكان الذين يعتمدون في سبل معيشتهم على أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ما تشكّله جائحة كوفيد-19 من خطر يهدّد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه، وكذلك الاضطرابات الشديدة التي شهدتها المجتمعات والاقتصادات والآثار المدمرة التي لحقت بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هم الأكثر تضرراً من هذه الجائحة، وإذ تؤكد من جديد طموح العودة إلى المسار الصحيح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات إنعاش مستدامة وشاملة لتسريع خطى التقدم نحو التنفيذ التام لخطة عام 2030 والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات في المستقبل، وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب استجابة عالمية تقوم على الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد،

وإذ تدرك أنه ثمة حاجة عاجلة وملحة إلى استباق مخاطر الكوارث والتخطيط لها والحد منها، وتعرب عن بالغ القلق من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة، وهي آثار عمقت مواطن الضعف في وجه الكوارث والتعرض للأخطار، وأبرزت الحاجة الملحة إلى تنفيذ إطار سندي كجزء لا يتجزأ من خطة عام 2030، وإذ تلاحظ في هذا الصدد أن التعافي من جائحة كوفيد-19 يتيح فرصاً لوضع سياسات واتخاذ إجراءات مركزة، بل ينبغي مواكبة هذا التعافي بوضع تلك السياسات واتخاذ تلك الإجراءات، وذلك لفهم مخاطر الكوارث وتعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء على نحو أفضل في مرحلة الإنعاش وإعادة التأهيل والإعمار، وكذلك التصدي للعوامل الكامنة المسببة لمخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في جميع النظم، ودمج الإدارة الهيكلية للمخاطر، وتعزيز النهج المتعددة القطاعات والمتعددة المخاطر للحد من مخاطر الكوارث ودعم الانتعاش المستدام والشامل، والتصدي لتغير المناخ باعتباره أحد العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث،

وإذ تشير إلى مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي كمساهمة في إطار سندي من أجل إقامة نُظم صحية قادرة على الصمود،

(11) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

وإذ تسلّم بأنّ تغيير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغيير المناخ، باعتبارها عوامل مساعدة على تدهور البيئة واشتداد الظواهر الجوية، قد تسهم في بعض الحالات، إلى جانب عوامل أخرى، في نزوح السكان الناجم عن الكوارث، وإذ تتوّه في هذا الصدد بالنتائج المتفق عليها دولياً ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ⁽¹²⁾،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بفعل تغيير المناخ والتي تزداد تواتراً وشدة، تعيق بشدة إحراز أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس، وتشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وكل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى انعقاد قمة العمل المناخي لعام 2019 بدعوة من الأمين العام في 23 أيلول/سبتمبر، وإذ تلاحظ المبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء المقدمة خلال مؤتمر القمة،

وإذ تنطلع إلى الاجتماعات التحضيرية تمهيداً لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في قطر في عام 2022، لرفع مستوى الطموح والتعجيل باتخاذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث في أقل البلدان نمواً،

وإذ تسلط الضوء على أوجه التآزر بين تنفيذ إطار سِندي، وخطة عام 2030 وبين اتفاق باريس،

وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ عن آثار احترار عالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات ذات الصلة للانبعثات العالمية لغاز الدفيئة، الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية، في سياق تعزيز التصدي العالمي لخطر تغيير المناخ، والتنمية المستدامة، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وإذ تلاحظ بقلق أيضاً الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة عن تغيير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية، المعنون الأراضي وتغيير المناخ، وإذ تلاحظ كذلك بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة المعنون المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة التدهور العالمي غير المسبوق في التنوع البيولوجي، وإذ تشير بقلق إلى استنتاجات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ ترحب في هذا الصدد بمؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي المعقود في 30 أيلول/سبتمبر 2020 وتنطلع إلى الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيعقد بالصين في عام 2021 لاعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تؤكد من جديد على ما يكتسيه تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما فيها تلك الناجمة عن دورات المناخ الطبيعية من قبيل ظاهرة النينو - التذبذب الجنوبي، والآثار السلبية لتغيير المناخ، من أهمية في تقدير ومنع حدوث أضرار جسيمة وفي ضمان أن يتوفّر في الوقت المناسب قدر كاف من الإغاثة والإجراءات المبكرة والاهتمام بالسكان المتضررين لتعزيز قدرتهم على

الصمود أمام آثار تلك الكوارث والأخطار، وإذ تسلّم في هذا الصدد بأهمية وضع استراتيجيات قائمة على الوعي بالمخاطر، وأدوات تمويل المخاطر، بما يشمل نُهج التمويل المستتدة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث والنظم المنسّقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، بما في ذلك الإبلاغ عن المخاطر في الوقت المناسب على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،

وإذ تسلّم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وإذ تسلّم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأروبيبية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

وإذ تشير إلى أن إطار سندي ينطبق على المخاطر المحدودة النطاق والواسعة النطاق، المتكررة وغير المتكررة، والكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان، وكذلك الأخطار والمخاطر البيئية والتكنولوجية والبيولوجية ذات الصلة بها،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد إدراكها بأن كرامة الإنسان أمرٌ أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولاً إلى من هم أشدّ بعداً عن الركب،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 218/74⁽¹³⁾؛

2 - **تحث** على التنفيذ الفعال لإعلان سندي وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛

3 - **تكرر تأكيد دعوتها** إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرّض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛

4 - **تشدد** على ضرورة الملحة لتعزيز القدرة على التكيف، وتقوية القدرة على الصمود والحد من الهشاشة في وجه تغيير المناخ والظواهر الجوية القسوى وفي هذا الصدد تحث كذلك الدول الأعضاء على مواصلة الانخراط في عمليات التخطيط للتكيف وتعزيز التعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛

5 - **تؤكد** ضرورة التصدي للأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للكوارث، التي يتفاقم العديد منها بفعل تغير المناخ، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات على جميع الصعد لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود بسبل منها الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للحد من آثار الكوارث وتكاليفها؛

6 - **تشير** إلى إنشاء الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، وشراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، والمبادرة المتعلقة بالمخاطر المناخية

ونظم الإنذار المبكر، وسنة العمل التي أطلقتها اللجنة العالمية المعنية بالتكيف والتي ستتوّج بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالتكيف مع المناخ في عام 2021؛

7 - **تسلم** بأن استخدام الدين العام والاقتراض الخارجي المتجدد من أجل استيعاب أثر كارثة ما يمكن أن يؤدي في بعض الحالات إلى زيادة عبء خدمة الدين بالنسبة للبلدان النامية والحد من نموها وقدرتها على الاستثمار في بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، وتقر بأن كل كارثة جديدة تستتبع احتمال تزايد أوجه الهشاشة المالية وتدهور قدرات الاستجابة المحلية؛

8 - **تهييب** بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية التي اعتمدت في إطار سندياي؛

9 - **تسلم** بالتقدم المحرز في بلوغ الغاية (هـ) من إطار سندياي، وبأن وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والسياسات والبرامج والاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁴⁾؛

10 - **تعيد تأكيد** أهمية وضع استراتيجيات تتعلق بمخاطر متعددة على كل من الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بما يتمشى مع إطار سندياي، ترمي إلى درء الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة لظاهرة النينيو، والتخفيف منها وإصلاح أضرارها، مع التسليم في الوقت نفسه بالمبادرات الوطنية الجارية التي اتخذتها البلدان المتضررة لتعزيز قدراتها؛

11 - **تشدد** على أنه من الأهمية البالغة خلال السنوات التي تخلو من ظاهرتي النينيو والنينيا التأهب لمواجهة الظاهرة المقبلة منهما وبناء القدرة على الصمود أمامها والحد من مخاطرها، بسبل تشمل وضع خطط متكاملة، وتهييب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني ودعم بناء القدرات للبلدان المتضررة من ظاهرة النينيو، مع إعطاء الأولوية للبلدان النامية فيما يرصد من موارد؛

12 - **تعرب عن القلق** من أن الوتيرة الحالية للعمل ليست بالسرعة الكافية للوفاء بالموعد النهائي لتحقيق الغاية (هـ) من إطار سندياي بحلول عام 2020، وتحت من ثم الدول على التعجيل بإحراز تقدم وتخصيص الموارد اللازمة لدعم وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية تشاركية وشاملة للجميع للحد من مخاطر الكوارث، تمشياً مع إطار سندياي، مع التركيز بشكل خاص على الاستراتيجيات والبرامج المحلية، وتحت أيضاً على تعزيز الاتساق والتكامل مع استراتيجيات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك خطط التكيف الوطنية، وعلى إدراج هدف الإعداد "لإعادة البناء بشكل أفضل" في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وعلى القيام حسب الاقتضاء بإدماج الاعتبارات المتعلقة بخطر التشرذم بسبب الكوارث، وفقاً للظروف الوطنية، مع الاستفادة من الإرشادات العملية لدعم بلوغ الغاية (هـ)، وتشير في هذا الصدد إلى المبادئ التوجيهية الطوعية ذات الصلة المعنونة "ترجمة الأقوال إلى أفعال"؛

13 - **تعترف** بأن إطار سندياي، ومنه حكمه الأساسي الذي ينص على "إعادة البناء على نحو أفضل"، يقدم إرشادات تكفل تحقيق انتعاش مستدام من كوفيد-19 وتتيح أيضاً تحديد ومعالجة العوامل الكامنة المسببة لمخاطر الكوارث معالجة عامة، وتقرر أن تجري في عام 2023 استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندياي لتقييم التقدم المحرز في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات البرامج

(14) انظر القرار 1/70.

والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات وتسريع المسار نحو تحقيق هدف إطار سنديا وغاياته العالمية السبع بحلول عام 2030؛

14 - **تحث** الدول على إجراء تقييمات لمخاطر الكوارث تشمل الجميع وتغطي أخطاراً متعددة وتأخذ توقعات تغير المناخ في الحسبان لدعم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة وتوجيه استثمارات القطاعين الخاص والعام القائمة على الوعي بالمخاطر؛

15 - **تسلم** بما للنظم الإيكولوجية السليمة من مساهمة هامة في الحد من أخطار الكوارث وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتشجع جميع الدول وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على تعزيز الأخذ بنهج قائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات وفي جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛

16 - **تعترف** بأن الماء عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الكوارث المتصلة بالمياه والأخطار المتعددة الأبعاد تهدد سلامة الأرواح البشرية وسبل العيش والزراعة والبنى التحتية للخدمات الأساسية وتلحق أضراراً وخسائر اقتصادية واجتماعية ضخمة، وأن الوعي بمخاطر الكوارث في الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية ضروري لنجاح تدابير التأهب للكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو جميع البلدان، في هذا الصدد، إلى إدماج مسائل إدارة الأراضي والمياه، بما في ذلك للتصدي للفيضانات والجفاف، ضمن عمليات التخطيط والإدارة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

17 - **تسلم** بأن الأخطار البيولوجية تقتضي تعزيز التنسيق بين النظم المعنية بمواجهة مخاطر الكوارث والنظم المعنية بإدارة المخاطر الصحية في مجالات تقييم المخاطر، والمراقبة والإنذار المبكر، وبأن البنى التحتية الصحية القادرة على الصمود والنظم الصحية المعززة القادرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)⁽¹⁵⁾، وكذلك على تطوير مُجمل قدرات النظم الصحية، هي من الأمور التي تحدّ من مخاطر الكوارث عموماً وتبني القدرة على الصمود في مواجهتها؛

18 - **تحث** الدول على أن تقوم، في سياق تنفيذها لإطار سنديا، بإعطاء الأولوية لإنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث من أجل زيادة الجهود الرامية إلى إنشاء أو تعزيز نظم جمع البيانات ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، بما في ذلك فقدان سبل العيش وغير ذلك من الخسائر التي يتكبدها السكان المتضررون، وعلى السعي إلى جمع المعلومات المصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة، والمتعلقة بالخسائر السابقة الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام 2005 على الأقل، إذا كان هذا ممكناً؛

19 - **تسلم** بأن الحد من مخاطر الكوارث يستلزم اتباع نهج نظمي ومتعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة واعية بالمخاطر وشاملة للجميع تستند إلى التبادل والنشر العلنيين للبيانات المصنفة حسب معايير معينة منها الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة، والتحليلات مع فهم كاف للكيفية التي يتعين تفسير المعلومات واستخدامها بها، وكذلك إلى معلومات عن المخاطر يمكن الوصول إليها بسهولة، وتكون محدثة وسهلة الفهم وقابلة للتشغيل المتبادل وقائمة على العلوم وغير حساسة، وتوفّر لطائفة عريضة من

(15) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

المستخدمين ومتخذي القرارات وتكّمل بالمعارف التقليدية، وتشجّع الدول في هذا الصدد على البدء، أو حسب الاقتضاء، على مواصلة تعزيز جمع وتحليل البيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث وغيرها من الغايات ذات الصلة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، تكون مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، وعلى تعزيز مشاركة الجميع في التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق ببيانات مخاطر الكوارث والتحليل المتكامل، وتدعو الدول الأعضاء إلى تعبئة المكاتب الإحصائية ومكاتب التخطيط الوطنية وتعزيز قدرتها على الأخذ بنهج نُظمي في جمع بيانات مخاطر الكوارث وتحليلها وإثبات صحتها لإضفاء الطابع المؤسسي على استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات والاستثمارات في مختلف القطاعات؛

20 - **تسلم أيضاً** بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في 2 تموز/يوليه 2018، للإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث⁽¹⁶⁾، باعتباره دليلاً تسترشد به الدول الأعضاء لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وباعتباره يشكل مساهمة في تنفيذ إطار سندي؛

21 - **تؤكد** أهمية التشجيع على مواصلة تطوير آليات فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على المستوى الوطني والإقليمي والاستثمار فيها، حسب الاقتضاء، وتيسير تداول المعلومات وتبادلها بين جميع البلدان؛

22 - **تؤكد من جديد** أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر ويشكل عنصراً حاسماً في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الدول على تعزيز تبادل وتداول المعلومات دولياً وإقليمياً، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب الذي يكمله التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإنشاء مراكز لإدارة المخاطر والربط الشبكي بينها، وتشجيع التعاون الحاسم الأهمية في البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال الحد من الكوارث وتحسين آليات التنسيق الدولي لمواجهة الكوارث الكبرى؛

23 - **تسلم** بأهمية رصد إطار سندي، وتشجع الدول على استعمال المرصد الإلكتروني للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سندي العالمية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمخاطر الكوارث، وذلك بغية توفير جملة أمور من بينها لمحة عامة شاملة عن التقدم المحرز تنير السبيل أمام مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، وتلاحظ العمل الجاري من أجل تحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك مؤشرات غايات إطار سندي والأهداف والمؤشرات الوطنية في مجال التكيف؛

24 - **تؤكد من جديد** أن وضع مؤشرات موحدة ومجموعات بيانات مشتركة لقياس الغايات العالمية لإطار سندي والغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث ضمن أهداف التنمية المستدامة 1 و 11 و 13 هو مساهمة هامة في ضمان التماسك والجدوى والاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير، وتسلم في هذا الصدد بأهمية إعطاء الأولوية لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول

(16) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 14/2018، المرفق.

الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة؛

25 - **تشجيع** الدول على أن تولي، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁷⁾، الاهتمام الواجب لمسألة الحد من مخاطر الكوارث، المشار إليها في عدد من أهداف وغايات الخطة، بما في ذلك في استعراضاتها الوطنية الطوعية، وذلك عبر سبل منها إشراك جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سندي من وقت مبكر في عمليات الاستعراض الوطني، حسب الاقتضاء، وتشدد على أهمية تناول هذه المسألة في مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

26 - **تكرار تأكيد** تشجيعها القوي للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁸⁾ واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سندي، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي⁽¹⁹⁾، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا⁽²⁰⁾، والخطة الحضرية الجديدة، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على الصمود، وتحويل أطر السياسات العالمية المتكاملة، حسب الاقتضاء، إلى قوانين أو سياسات أو أنظمة وطنية مع تحديد الأدوار والمسؤوليات في القطاعين العام والخاص، وكذلك إلى برامج متكاملة متعددة القطاعات على المستويين الوطني والمحلي، والحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات، ومواجهة التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

27 - **تشجيع** البلدان، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الإدارة المنسقة التشاركية والشاملة للجميع في الحد من مخاطر الكوارث ضمن مختلف القطاعات في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق جملة أهداف من بينها تعزيز الوقاية من الكوارث والتأهب لها من أجل تحقيق الفعالية في الاستجابة وجهود التعافي وإعادة التأهيل والتعمير؛

28 - **تحث** على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سندي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتدى الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سندي؛

(17) القرار 1/70.

(18) القرار 313/69، المرفق.

(19) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(20) المرجع نفسه، المجلد 1954، الرقم 33480.

29 - **تسلم** بأنه لا غنى عن إقامة الشراكات الفعالة والمجدية على المستويين العالمي والإقليمي وعن مواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لإدارة مخاطر الكوارث بصورة فعالة؛

30 - **تشجع** على دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، ضمن برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتمويل البنى التحتية، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب الذي يكمله التعاون بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الثلاثي، داخل جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر، والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئة، والتنمية الحضرية والتكيف مع آثار تغير المناخ، وعلى نطاق هذه القطاعات؛

31 - **تسلم** بأن تمويل الحد من مخاطر الكوارث يتطلب المزيد من الاهتمام، وتشجع في هذا الصدد على زيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك البنى التحتية القادرة على الصمود، وتدعو منظومة الأمم المتحدة وكياناتها، كل ضمن نطاق ولايته، إلى أن تقوم، بالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية وسائر المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بتقديم الدعم إلى البلدان النامية في وضع استراتيجيات تمويل شاملة للحد من مخاطر الكوارث دعماً للاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، وتحفيز الاستثمارات في القدرة على الصمود والوقاية، وباستكشاف سبل إنشاء آليات تمويل مصممة خصيصاً للحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل نهج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث؛

32 - **تشجع** الدول على تخصيص مزيد من الموارد المحلية للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الميزنة والتخطيط المالي على نطاق جميع القطاعات ذات الصلة، وضمان أن تكون أطر التمويل وخطط البنى التحتية الوطنية قائمة على الوعي بالمخاطر، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

33 - **تسلم** بأن الخسائر الاقتصادية ما فتئت تزداد من جراء ارتفاع عدد الأصول المعرضة للأخطار وقيمتها، وتشجع البلدان على أن تجري تقييماً لمخاطر الكوارث على البنى التحتية الحيوية القائمة، وتضمن أن تكون خطط البنى التحتية متوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتقييمات المخاطر، وتدعم نشر تقييمات مخاطر الكوارث لعموم الجمهور، وتجعل تقييمات مخاطر الكوارث شرطاً لا محيد عنه في الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والإسكان وتعزز الأطر التنظيمية لتخطيط استخدام الأراضي وقوانين البناء، حسب الاقتضاء، وصولاً إلى الغاية (د) من إطار سندي، وفي هذا الصدد تشجع البلدان والجهات المعنية الأخرى على إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث ضمن استراتيجياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

34 - **تشجع** جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية على التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز قدرة المؤسسات التجارية على الصمود، هي والمجتمعات التي تعمل بداخلها، وذلك من خلال إدماج مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية، وعلى تيسير الاستثمارات الخاصة في الحد من مخاطر الكوارث وعلى تشجيع الاستثمارات الخاصة القائمة على الوعي بالمخاطر؛

35 - **تؤكد من جديد** أن الاستثمار في المهارات والنظم والمعارف الوطنية والمحلية لبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والتأهب لها سيساهم في حفظ الأرواح، والحد من خطر التشرّد في سياق

الكوارث، والنهوض بقدرة نظم الإنتاج الغذائي على التكيف وتعزيز الأمن الغذائي، وخفض التكاليف، والمحافظة على مكاسب التنمية، وتشجع في هذا الصدد على إيجاد سبل مبتكرة، مثل نهج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث، من أجل زيادة توافر الموارد للدول الأعضاء، وذلك قبل أن تكون هناك توقعات موثوقة بوقوع الكوارث؛

36 - **تؤكد من جديد أيضاً** ضرورة تعزيز قدرة على التنفيذ وقدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، بما يشمل تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي، على توفير وسائل التنفيذ لزيادة الجهود المحلية بما يتفق مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان؛

37 - **تشير** إلى أن مؤشر الضعف الاقتصادي يولي الاعتبار لآثار الكوارث الطبيعية، وتسلم بأهمية مخاطر الكوارث وأثر الكوارث في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تقييم آثار العواقب المحتملة للخروج من تلك الفئة ونبذات مواطن الضعف، وتؤكد أهمية إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي هي في طور الخروج من القائمة؛

38 - **تسلم** بأن حجم قدرة البلدان النامية على القيام على نحو فعال بتعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث في سياق ظروف وقدرات كل بلد من هذه البلدان، يمكن زيادة تعزيره من خلال توفير التعاون الدولي المستدام؛

39 - **تسلم أيضاً** بأهمية إعطاء الأولوية لتطوير القدرات والسياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وفقاً للممارسات والتشريعات الوطنية؛

40 - **تسلم كذلك** بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلم بأن الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سينداي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات والوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، تؤدي دوراً هاماً كأطراف مساعدة في مساعدة الدول، وفقاً للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، على تنفيذ إطار سينداي على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وبأن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحشد شراكات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

41 - **تشجع** الحكومات على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والدور القيادي للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم سياسات وخطط وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة لمسائل الإعاقة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتوفير الموارد اللازمة لها وتنفيذها، وتسلم في هذا الصدد بأن النساء والفئات يتعرّضن على نحو غير متناسب للخطر، ولتزايد فقدان سبل العيش، وحتى للخسائر في الأرواح أثناء الكوارث وفي أعقابها، وبأن الكوارث وما تتسبب به من تعطل في الشبكات ونظم الدعم المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تؤثر بشكل غير متناسب في الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم؛

42 - **تؤكد** أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظورات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وسائر الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في سياق إدارة مخاطر الكوارث وإشراك الأطفال والشباب، بمن فيهم الاختصاصيون الشباب، والاستفادة على النحو الملائم من قدراتهم، بوصفهم مساهمين في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلاً عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والرابطات المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائل الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقاً لإطار سينداي؛

43 - **تشدد** على أن الوقاية من الكوارث والتأهب لها واتخاذ الإجراءات المبكرة وبناء القدرة على الصمود تكون في معظم الحالات أكثر فعالية من حيث التكلفة بكثير من تدابير الاستجابة للطوارئ، وأيضاً على أهمية بذل جهود إضافية لزيادة توفير آليات الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإتاحة فرص حصول الدول على هذه الآليات، من أجل ضمان أن يفضي الإنذار المبكر إلى العمل المبكر، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على دعم هذه الجهود؛

44 - **تعترف** بالعمل المستمر لكيانات منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لولاية كل منها، في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال القيام، حسب الاقتضاء، بإدراج الحد من مخاطر الكوارث في إطار الأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة وجعلها جزءاً من التحليل المتعدد الأبعاد في التقييم القطري المشترك، وتطلب إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مواصلة إدماج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سينداي في عملها ومواءمة عملها مع "خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر"، مسترشدة في ذلك بفريق كبار الإداريين المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود الذي أنشأته الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، وفقاً لإطار سينداي، وتحث الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على القيام بذلك؛

45 - **تعترف أيضاً** بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبزيادة الكبيرة في طلب خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سينداي، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على النظر في تقديم أو زيادة التبرعات لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛

46 - **تسلم** باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على أن توفر التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للحد من الكوارث وأن تزيد من المساهمات المالية المقدمة له حيثما أمكن، دعماً لتنفيذ إطار سينداي، بما في ذلك من خلال المساهمات غير المخصصة، والمتعددة السنوات إذا أمكن؛

47 - **تؤكد من جديد** أهمية المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث بوصفها محافل لتقييم ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ

إطار سِندي وتعزيز التماسك بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بما في ذلك التمويل، وتسلم بنتائجها بوصفها مساهمات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

48 - **تتطلع** إلى اجتماعات ومداولات المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث المقرر عقدها في أستراليا وجامايكا والبرتغال في عام 2021، والمنظمين بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع جميع أصحاب المصلحة والقطاعات والوزارات على المشاركة فيها على أعلى مستوى ممكن؛

49 - **تؤكد** أهمية تشجيع إدماج التثقيف بأخطار الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها والتصدي لها والتعافي منها وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية على جميع المستويات التعليمية، وفي التعليم والتدريب المهنيين؛

50 - **ترحب** بالاحتفال السنوي باليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث في 13 تشرين الأول/أكتوبر واليوم العالمي للتوعية بأموح تسونامي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وتشجع جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة المعنية على الاحتفال بهذين اليومين من أجل توعية الجمهور بمسألة الحد من مخاطر الكوارث؛

51 - **تؤكد من جديد** الالتزام المكرس في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب وبتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والبلدان الأشد ضعفاً، وللوصول أولاً إلى من هم أشدّ بعداً عن الركب؛

52 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأن يدرج ضمن تقريره فرعاً بشأن اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".